دور الهياكل الداعمة في تمويل وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة وكالة ANADE, ANGEM , ANDI, CNAC

The role of support structures in financing and encouraging small and medium enterprises in Algeria Case Study: NESDA, NAMM, NUIF, ANID.

حمزة فتح الله[*]، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)،

fh.hamza@lagh-univ.dz

الرايس مراد، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)،

r.merrad@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/12 تاريخ القبول: 2024/04/12 تاريخ النشر: 2024/04/28

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت ركيزة أساسية في معظم اقتصاديات دول العالم، من خلال الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق القيمة المضافة، وذلك بالإشارة الى أهم الهياكل الداعمة لها في الجزائر والتي ساهمت بتمويلها بشكل فعال، على سبيل المثال لا الحصر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وغيرها من هياكل الدعم.

وقد توصلت الدراسة أن هياكل الدعم الحكومي ساهمت بشكل كبير في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودعم الشباب حاملي المشاريع بهدف القضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الا انها لم تصل الى المستوى المطلوب مقارنة مع دول أخرى توافق اقتصاداتها.

كلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، هياكل دعم.ANADE, ANGEM, CNAC, ANDI

تصنيفات JEL : M13، G29

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study aims to examine the landscape of small and medium enterprises, which have emerged as pivotal entities in value creation. It specifically focuses on identifying the key supportive Structures in Algeria that have effectively facilitated their funding. Examples include the National Entrepreneurship Support and Development Agency (NESDA), the National Agency for Microcredit Management (NAMM), and other pertinent support structures.

The study found that government support structures have significantly contributed to supporting and financing small and medium-sized enterprises in Algeria, as well as supporting young project holders with the aim of reducing unemployment and achieving economic and social development. However, they have not reached the required level compared to other countries with similar economies.

Keywords: SME's; Support Structures; NESDA; NAMM; NUIF; ANID.

Jel Classification Codes: M13, G29

1. مقدمة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام كبير من طرف اقتصاديات دول العالم، باعتبارها أحد الوسائل التي تساهم في تحقيق الانعاش الاقتصادي الوطني، وأداة أساسية لتحقيق التنمية المحلية، حيث ساهمت هذه المؤسسات بشكل فعال في خلق الثروة والقضاء على البطالة باعتبارها محرك من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي من خلالها ساهمت بشكل كبير بخلق مناصب عمل ورفع المستوى المعيشي، الامر الذي أدى الى معظم اقتصاديات العالم لتوفير بيئة مناسبة لها.

والجزائر باعتبارها من الدول النامية أصبحت تولي اهتماما كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات وتحسين الأداء الاقتصادي وتوسيع النسيج الاقتصادي من خلال دعم الشباب الباحث عن انشاء مؤسساته، واشراكهم في مسار التنمية وذلك من خلال وضع ترسانة من القوانين والمراسيم، اضافة الى تسخير مختلف الهياكل الداعمة والممولة لها، كالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وغيرها من هياكل الدعم.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية البحثية كما يلي:**فيما يتمثل دور هياكل الدعم الحكومية في تمويل وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

وللوصول لإجابة على هذه الاشكالية تم وضع الفرضية التالية:

✓ أجهزة الدعم ساهمت بشكل كبير في تمويل وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة إشكالية هذا الموضوع من خلال التطرق وتغطية النقاط الآتية:

1- الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تعريفها، خصائصها .....)؛

2- الهياكل الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

و ذلك للوصول **للأهداف التالية:**

- التعرف على أبرز المفاهيم الأساسية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على مختلف الهياكل الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ابراز جهود هياكل الدعم في تمويل وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الهياكل الداعمة لها، نذكر منها:

- **بهلولي نور الهدى (2021):** " مدى ملاءمة المعيار IFRS for SME's للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر- دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج" هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدى ملاءمة المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أين تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب المعاينة وتوزيع الاستبيان على القائمين على محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج، وتوصلت الدراسة الى ان المعيار يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الاعتراف بعناصر قوائمها المالية، لكن لا يلائمها نسبيا من حيث تقييم تلك العناصر.

- **طاهري مليكة وآخرون (2023)**: " المقاولة النسوية في ولاية الشلف حسب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية- قراءة إحصائية للفترة 2023/2015"، هدفت هذه الدراسة الى عرض وتحليل احصائيات المؤسسات النسوية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أين توصلت الدراسة أن قطاع الخدمات والمهن الحرة الأكثر توجها من طرف النساء، أما باقي القطاعات كالأشغال العمومية والزراعة فهي ضئيلة جدا ولا يوجد اقبال عليها.

- **Allammari Yassin**(2023): دراسة بعنوان: **"** The entrepreneurial orientation of SMEs: a literature review**"**. تطرقت هذه الدراسة الى تحليل المقالات التي تناولت التوجه المقاولاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة من 1983 الى 2022 ، المنشورة في المجالات العالمية المشهورة، التي تحافظ على ميزتها التنافسية المستدامة من خلال التزامها بالابتكار والمخاطرة والمبادرة، وقد توصلت نتائج تحليل النماذج المختلفة أنه تم ايلاء، نظرا لأهمية هذا السلوك المقاولاتي في تحقيق الداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(Allammari, 2023)

2. الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME :

لقد تعددت التعاريف المرتبطة بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تنوع معايير تصنيفها الى متوسطة، صغيرة أو مصغرة و من أهمها ونذكر ما يلي:

✓ قامت المفوضية الأوربية بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التميز فيما بينها، سواء من ناحية عدد العمال أو عائداتها أو مجموع الميزانية العامة الخاصة بها على النحو التالي:

- **المؤسسة المتوسطة**: هي التي يعمل بها أقل من 250 عاملا ورقم أعمالها أقل من 50 مليون أورو، أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 43 مليون أورو سنويا.

- **المؤسسة الصغيرة**: هي المؤسسة التي توظف ما يقل عن 50 عاملا، ولا تتجاوز مبيعاتها أو مجموع ميزانيتها 10 ملايين أورو سنويا.

- **المؤسسة المصغرة**: هي التي توظف أقل من 10 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليون أورو أو مجموع الميزانية السنوية لا تتعدى 2 مليون أورو. (Olosutean Martin, 2011, p. 24)

✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات مستقلة عن المؤسسات الكبيرة التي تكون في معظم الحالات مملوكة عائليًا بطبيعتها، أين يوجد معياريين لتمييز بينها، المعيار الأول والمتعلق باليد العاملة، وهي المؤسسات التي يقل عدد العاملين بها عن 500 فرد وأكثر من 50 فردا، والمعيار الثاني والمتعلق بدرجة مدى استقلالية هذه المؤسسات. (Nobre, 2001, pp. 125-126)

✓ عرف المشرع الجزائري حسب المادة 05 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع أو الخدمات وتشغل ما بين 01 و250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري، مع استيفائها لمعايير الاستقلالية، (كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بقدر 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أخرى). (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 02، 2017، صفحة 05)

فحسب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 المشار اليه أعلاه بمواده 8، 9 و10 فقد حددت تصنيفات المؤسسات كما يلي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 02، 2017، صفحة 06)

- **المؤسسات المصغرة** : هي مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد و9 عمال وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دج؛
- **المؤسسات الصغيرة** : هي مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 200 مليون دج؛
- **المؤسسات المتوسطة**: هي مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 400 مليون دينار جزائري و4 ملايير دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري و1مليار دينار جزائري.

2.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ظهر جليا تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير، نظرا لدورها الفعال في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية: (شادلي، 2017، صفحة 49)

- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل في اقتصاديات العالم سواء دول نامية أو متطورة، اذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة؛
- ✓ تساهم هذه المؤسسات في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال العمل في مجال الصناعة الحرفية والاستهلاكية مما يؤدي إلى تغطية السوق المحلي أو الوطني ؛
- ✓ تعد طريقة مهمة للتوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع و هذا بإتاحة الفرصة للجميع بغية إنشاء مؤسسة حسب تطلعاتهم؛
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة في الحفاظ على التوازن التنموي وخلق التنمية المحلية في المناطق الريفية، خاصة أن معظم المشاريع الحرفية والفلاحية تستخدم تقنيات محلية بسيطة، وبعضها يتواجد في المناطق الريفية، الأمر الذي يساعد في الحد من النزوح الريفي، كما تؤدي إلى استغلال الموارد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة اعتمادها على الأسواق المحلية المساهمة في التنمية الجهوية والريفية؛
- ✓ تساهم هذه المؤسسات في تنمية الصادرات و تنويعها والحفاظ على التوازن التجاري وميزان المدفوعات وتعزيز الناتج المحلي حيث تساهم في دعم الصادرات و إحلاله محل الاستيراد و مد الاقتصاديات بالعملة الصعبة وزيادة الاكتفاء الذاتي؛
- ✓ توفر هذه المؤسسات مصدر منافسة والقضاء على الاحتكار أين ينعكس هذا إيجابا في تحسين جودة المنتجات والرفع من القدرة الشرائية للمستهلك؛
- ✓ تساهم في القضاء على البطالة والفقر وتحقيق الرفاهية، الشيء الذي يؤدي الاستقرار السياسي.

3.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات نذكر من أهمها: (رزقي، 2020، الصفحات 348-349)

أ- سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: نجد أن أصحاب هذا النوع من المؤسسات يعتمدون على مدخراتهم الشخصية أو اللجوء إلى تمويل خارجي كهيئات الدعم؛

ب- **تلبية طلبات المستهلكين:** إذ تقوم بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكاليف، مقارنة مع المؤسسات الكبيرة التي تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي؛

ت- **القابلية للإبداع والابتكار:** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرا على الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بحجم كبير، فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات وتحسينات في المنتج للرفع من جودته والبحث عن الجديد والمبتكر وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي مما يخلق مناخا مساعدا على الابتكارات.

ث- **إقامة تكامل مناسب للإنتاج:** يوجد العديد من المناطق في العالم تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية، حيث أن المنتجات تصل أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية الطلب، لكي يتم تغطية هذا النقص، تنشأ مؤسسات مصغرة في هذه المناطق لتغطية هذا الطلب.

ج- **مرونة الإدارة:** القدرة على التكيف مع ظروف العمل المختلفة، ويرجع ذلك إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء والعاملين وبساطة الهيكل التنظيمي الخاص بها؛

ح- **انخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة:** إذ أنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة لذلك، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع هذا النوع من المؤسسات لا تتطلب استثمارا كبيرا ولا يد عاملة ذات اختصاص عال.

الجدول 1 : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الى غاية 2022/12/31.

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة %
مصغرة	1320441	% 97.10
صغيرة	34149	% 2.51
متوسطة	5213	% 0.38
المجموع	**1359803**	**% 100**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نشرية المعلومات الاحصائية (وزارة الصناعة و الانتاج الصيدلاني، 2023)

من خلال الجدول يتبين أنه الى غاية نهاية سنة 2022 تم تتواجد 1359803 مؤسسة بمختلف الأصناف وأن المؤسسات المصغرة تسيطر وتهيمن على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 97.10% نظرا لسهولة الاجراءات والحصول على التمويل اللازم لإنشائها.

3. الهياكل الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

توجد العديد من هياكل الدعم التي تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أهمها:

1.3 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE:

1.1.3 التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل و المتمم، خلفا للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 70، 2020، صفحة 8) وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي ، تعمل تحت اشراف ووصايا وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تتكفل الوكالة بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال انتاج السلع والخدمات قصد خلق الثروة وتوفير مناصب العمل، تضم حاليا الوكالة 61 وكالة ولائية تغطي كامل ولايات الوطن، بالإضافة الى العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني. (الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية)

2.1.3 صيغ التمويل المتاحة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE:

للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ثلاثة صيغ للتمويل حسب ما هو مبين بالجدول أدناه:

الجدول 2 : صيغ تمويل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE

صيغة التمويل الثلاثي(المساهمة الذاتية – تمويل وكالة ANADE – تمويل البنك)					
	الفئة المعنية	المنطقة الجغرافية	المساهمة الذاتية	قرض بدون فوائد (وكالة)	البنك
تصل حتى 10.000.00	الطلبة و البطالين	كافة المناطق	% 05	% 25	% 70

0 دج	غير البطالين	مناطق الجنوب	% 10	% 20	% 70
		المناطق الخاصة مناطق الهضاب العليا	% 12	% 18	% 70
		بقية المناطق الأخرى	% 15	% 15	% 70
صيغة التمويل الثنائي (المساهمة الشخصية – تمويل وكالة **ANADE**)					
مبلغ أو قيمة الاستثمار		المساهمة الذاتية (الشخصية)		قرض بدون فوائد (وكالة)	
تصل حتى 10.000.000 دج		% 50		% 50	
صيغة التمويل الذاتي (المساهمة الشخصية)					
مبلغ أو قيمة الاستثمار		المساهمة الذاتية النقدية أو العينية			
تصل حتى 10.000.000 دج		%100			

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على منشورات ANADE (الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية)

3.1.3 الامتيازات الجبائية: تتمثل في مرحلتين هما: (الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية)

أ- مرحلة الانجاز:

- اعفاءات من حقوق نقل الملكية في اطار انشاء نشاط صناعي؛

- اعفاءات من الرسم على القيمة المضافة لمشتريات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في حيز انجاز الاستثمار الخاص بمرحلتي الانشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي (السيارات السياحية لا تستفيد من هذا الإعفاءات الا اذا كانت أداة أساسية للنشاط)؛

- اعتماد نسبة مخفضة بـ5% خاصة بالحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة الداخلة مباشرة في الانجاز.

ب- مرحلة الاستغلال:

- اعفاءات لمدة 3 سنوات الى 6 سنوات أو 10 سنوات من الرسم العقاري على البناءات والبناءات التوسعية وذلك حسب موقع المشروع ابتداءا من تاريخ الانتهاء منها؛

– اعفاءات لمدة 3 سنوات الى 6 سنوات أو 10. سنوات من الضريبة الجزافية الوحيد، أو حسب الحالة TAP, IBSأوIRG حسب موقع المشروع ابتداءا من تاريخ بداية النشاط أو الاستغلال؛

– عندما تنتهي فترة الاعفاءات المذكورة أعلاه في النقطة الثانية، يمكن تمديدها لسنيتن عندما يتعهد المستثمر أو المقاول بتوظيف ثلاثة 03 أشخاص على الأقل لفترة غير محددة المدة.

4.1.3 مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات:

منذ انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE الى غاية 2022/06/30 ساهمت بتمويل 401673 مشروع والجدول الموالي يبين المشاريع الممولة حسب النشاط.

الجدول 3: تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE

نوع النشاط	2018	2019	2020	2021	2022/06/30
الفلاحة	56225	58141	58883	59894	60626
الحرف التقليدية	42864	43130	43289	43663	44005
البناء و الاشغال العمومية	33697	34889	35359	36162	36760
الري	554	560	564	570	572
الصناعة	26195	27352	28119	30348	32080
الصيانة	9990	10573	10860	11395	11704
الصيد البحري	1132	1131	1132	1136	1139
مهن حرة	10801	11917	12421	13055	14222
الخدمات	107563	108561	109144	110355	111301
نقل المبردات	13385	13385	13389	13390	13390
نقل البضائع	56530	56530	56692	56824	56850
نقل المسافرين	18986	18997	19011	19020	19024
المجموع	**377921**	**385166**	**386714**	**395812**	**401673**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نشرية المعلومات الاحصائية PME العدد:34، 36، 38، 40، 42

من خلال احصائيات الجدول رقم 3 أعلاه والذي يبرز طبيعة الانشطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال الفترة الممتدة من 2018 الى غاية 2022/06/30 ، أين نلاحظ أن هنالك تطور وزيادة في اجمالي المؤسسات الممولة بمختلف الأنشطة، أين بلغ سنة 2018، 377921

مؤسسة مقارنة بسنة 2021 أين بلغ بـ 395812 مؤسسة بزيادة قدرها 179891مؤسسة، أين وصل اجمالي المبالغ المخصصة لها بـ 1325164057336 دج ، أين تنشط 30 % من المؤسسات المستحدثة في اطار الوكالة في مجال الخدمات والذي يعتبر الأكثر تمويلا أي بلغ سنة 2018، 107563، مقارنة بسنة 2021 أين بلغ 110355 بنسبة قدرها 27,88 % و بزيادة قدرها 2792 مؤسسة ممولة، يليه النشاط الفلاحي في المرتبة الثانية من حيث النشاطات الأكثر طلبا من طرف الراغبين في انشاء مؤسساتهم بنسبة بلغت 15 % ، وهذا ما يفسر جهود الدولة في تمويل المؤسسات كاستراتيجية واضحة من طرف السلطات العليا للنهوض بالاقتصاد الجزائري، بالمقابل نجد نشاط الري الأقل تمويلا من طرف الوكالة، أين بلغ في 2022/06/30، 572 مؤسسة بنسبة بلغت 0,14 %.

الشكل 1: تطور عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE

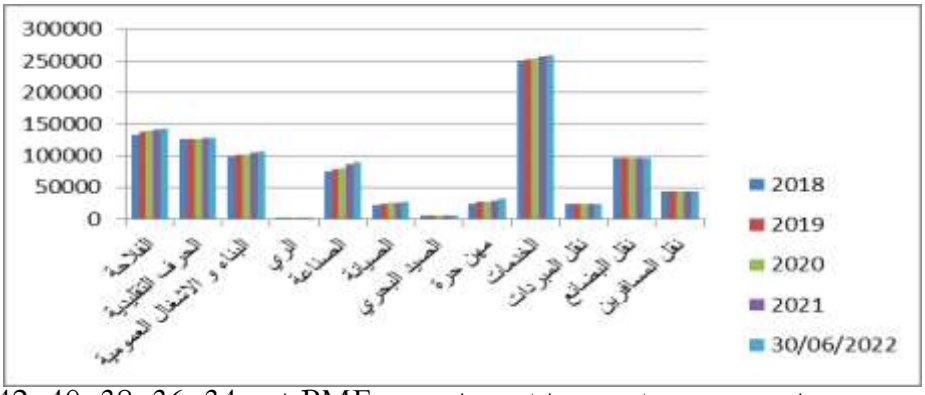

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على نشرية المعلومات الاحصائية PME العدد:34، 36، 38، 40، 42

من خلال الشكل 1 تشير الاحصائيات الى تطور عدد المناصب المستحدثة في مختلف النشاطات خلال الفترة الممتدة من 2018 الى غاية 2022/06/30 وذلك نتيجة لعدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث بلغ سنة 2018، 901921 منصب مقارنة بنهاية السداسي الأول من سنة 2022، أين بلغ 958160 منصب بزيادة قدرها 56239 منصب، وأن نشاط الخدمات الأكثر استحداثا لمناصب العمل أين بلغ في نهاية السداسي الأول الى 259159 يليه على التوالي نشاط الفلاحة والحرف التقليدية.

2.3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

1.2.3 التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

بموجب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل والمتمم، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حاليا تسند وصاياها الى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 71، 2022، صفحة 5)، يتضمن الدور الرئيسي للوكالة في تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح مشاريعهم المجسدة في المناطق الريفية والحضرية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، خاصة لدى العنصر النسوي، وتنمية روح المقاولة التي تساهم الأفراد على اندماجهم الاجتماعي وتسعدهم، وبصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى الفئات الذين يبلغون سن 18 سنة فما فوق، والذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة، و ذلك بسبب السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الذاتية.

2.2.3 صيغ التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تقوم الوكالة في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين من التمويل بداية من قرض صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة لشراء المواد الأولية التي تدخل في تجسيد المشروع، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز مليون دينار جزائري (1.000.000دج) موجهة لخلق أنشطة التي تتطلب تركيبة مالية مع إحدى البنوك.

الجدول 4: صيغ تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تمويل شراء المواد الأولية		
قرض لا يتجاوز 100.000 دج		
المساهمة الشخصية	**سلفة، القرض بدون فائدة (وكالة ANGEM)**	
%0	%100	
قرض لا يتجاوز 250.000 دج (مناطق الجنوب)		
المساهمة الشخصية	**سلفة، القرض بدون فائدة (الوكالة)**	
%0	%100	
التمويل الثلاثي لا يتجاوز 1.000.000 دج		
قرض بدون فائدة (من وكالة)	**المساهمة الذاتية/الشخصية**	**قرض البنكي**
% 29	% 01	% 70

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات ANGEM (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

3.2.3 الامتيازات الجبائية الممنوحة من: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

– اعفاءات كلية لمدة ثلاث (3) سنوات للضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي ؛

– إعفاءات لمدة ثلاثة (3) سنوات من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة؛

– تعفى من رسم نقل الملكية، المقتنيات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛

– امكانية الحصول على إعفاء ضريبي على القيمة المضافة، لمواد التجهيز والخدمات التي تم اقتناؤها والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات الخاصة بالإنشاءات؛

– تخفيض من الضريبة على أرباح الشركات أو ضريبة الدخل الاجمالي ، وكذلك تخفيض من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، والتي تكون على التوالي، 70% للسنة الأولى، 50% للسنة الثانية، 25% للسنة الثالثة.

4.2.3 مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في تمويل المؤسسات:

ساهمت الوكالة منذ نشأتها الى غاية نهاية سنة 2022 بمنح 966302 قرض على المستوى الوطني، والجدول الآتي يوضح القروض الممنوحة حسب النشاط:

الجدول 5: تطور عدد القروض الممنوحة من طرف وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

نوع النشاط	2018	2019	2020	2021	2022
الفلاحة	120690	125301	127482	129405	130686
الصناعات الصغيرة	345545	364837	374866	378891	381421
البناء و الاشغال العمومية	75434	79897	82225	84462	86120
الخدمات	176613	182806	186306	189270	191098
الحرف التقليدية	154593	161857	165594	168624	170180
التجارة	3826	4404	4811	5435	5799
الصيد البحري	824	883	930	969	998
المجموع	**877525**	**919985**	**942214**	**957056**	**966302**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نشرية المعلومات الاحصائية PME العدد:34، 36، 38، 40، 42

من خلال الجدول أعلاه تشير الاحصائيات مساهمة المشاريع المستحدثة في اطار الوكالة الى غاية نهاية 2018 من توفير 1302278 منصب شغل مساهمة في ذلك بنسبة 11.52% من العمالة في الجزائر، وأن هنالك تطور واضح في عدد القروض الممنوحة لمختلف الأنشطة أين شهدت زيادة في عدد

القروض الممنوحة من طرف الوكالة من سنة لأخرى، وأن نشاط الصناعات الصغيرة الأكثر استفادة من تلك القروض، حيث بلغت الزيادة في عدد القروض الممنوحة من سنة 2018 الى نهاية سنة 2022 بـ 35876 قرض، بمبلغ تمويل اجمالي بلغ 67492044372.70 دج، يليه نشاط الحرف التقليدية والذي بلغ سنة 2018، 154593 قرض مقارنة بسنة 2022 أين بلغ 191098 قرض ممنوح.

3.3 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

1.3.3 تعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

تم تأسيس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، والذي يتضمن القانون الأساسي الخاص به، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف العمل والتضامن الاجتماعي، تضم الوكالة حاليا 58 وكالة ولائية و 13 وكالة فرعية وأكثر من 10 ممثليات، يقوم الصندوق باستحداث وتوسيع النشاطات الموجهة والمخصصة للشباب البطالين أصحاب المشاريع الذين يتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة، والذي أنشئ هذا الأخير مقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، يستفيد منه كل شخص يبلغ من العمر ما بين (30) وخمسين (50) سنة، (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)

2.3.3 صيغ تمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يقوم بتمويل المشاريع بالاعتماد على صيغة التمويل الثلاثي، وهذا وفق الهيكل المالي الموضح في الجدول ادناه:

الجدول 6: صيغ تمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

التمويل الثلاثي		
المستوى الأول: قيمة الاستثمار الاجمالية تقل عن 5.000.000 دج		
القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
%29	%01	%70
المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.001 دج الى 10.000.000 دج		
القرض بدون فائدة (اعانة الوكالة)	المساهمة الشخصية للمقاول	القرض البنكي
%28	%02	%70

المصدر: (بلعيد، 2021، صفحة 529)

3.3.3 مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في تمويل المؤسسات

لقد ساهم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة منذ انشائه الى غاية نهاية سنة 2022 بتمويل 160202 مشروع، والجدول المبين ادناه يبين المشاريع الممولة حسب النشاط.

الجدول 7: تطور عدد المشاريع الممولة من طرف CNAC حسب قطاع النشاط

نوع النشاط	2018	2019	2021	2022
الفلاحة	20859	23144	26967	26977
الحرف التقليدية	13321	14383	16659	16668
البناء و الاشغال العمومية	8365	8589	8946	8949
الري	336	347	372	372
الصناعة	11348	11767	12943	12950
الصيانة	853	989	1026	1027
الصيد البحري	463	490	626	626
مهن حرة	1055	1228	1771	1772
الخدمات	30890	31348	32381	32390
نقل البضائع	45848	45850	46124	46124
نقل المسافرين	12192	12234	12347	12347
المجموع	**145530**	**150278**	**160162**	**160202**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نشرية المعلومات الاحصائية PME العدد:34، 36، 40، 42

بلغ اجمالي القروض الممنوحة من طرف الصندوق الى غاية نهاية سنة 2022، 554780.18 دج، أين تشير احصائيات الجدول اعلاه الى التطور الملحوظ في عدد المشاريع التي تم تمويلها من طرف CNAC، حيث بلغ عدد المشاريع بمختلف الأنشطة والممولة لسنة 2018 بلغ 145530، مقارنة بسنة 2022 أين بلغ 160202، بزيادة بلغت 14672 مشروع ممول من طرف الوكالة، وأن نشاط نقل البضائع الأكثر استفادة من التمويل حيث بلغ سنة 2022، 46124 مشروعا بنسبة 28,79 %، يليه قطاع الخدمات بـ 32390 مشروع بنسبة 20,21 % من اجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق في سنة 2022، وتشير الاحصائيات أيضا أن النشاطات الأقل تمويلا هو نشاط الري

أين بلغ سنة 2022، 336 مشروع بنسبة 0.72 %، حيث انه الى غاية سنة 2022 كان عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق يتزايد بشكل طردي.

الشكل 2: تطور عدد المناصب المستحدثة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

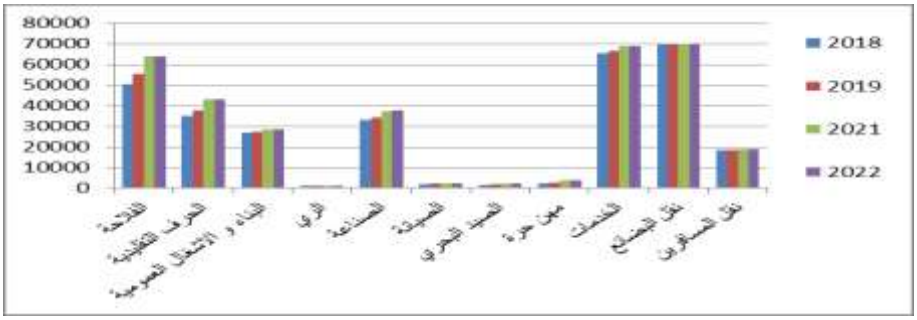

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نشرية المعلومات الاحصائية PME العدد:34، 36، 38، 40، 42

من خلال الشكل 2 نلاحظ ان هنالك تزايد متفاوت في عدد المناصب المستحدثة من طرف CNAC وذلك نتيجة لتزايد لعدد المشاريع الممولة الوكالة، حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة سنة 2018 بـ 305618 و تزايد بـ 11576 منصب سنة 2019 ليبلغ 317194 منصب ليتزايد شيئا فشيئا، لكن مع نهاية سنة 2022 بلغ 340500 منصب بزيادة قدرها 107 منصب فقط مقارنة مع سنة 2021، وهذا راجع لانخفاض عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة وكذا لانتهاج الدولة لجملة من الاصلاحات الخاصة بتمويل المؤسسات وكذا استحداث وزارة خاصة تعنى بالمؤسسات الناشئة.

4.3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

1.4.3 تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تم انشأها من خلال الأمر التشريعي رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية، للوكالة عدة مهام منها ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها، واستقبال المستثمرين المقيمين بالبلد وغير المقيمين ومساعدتهم في إقامة مشاريعهم، وتسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتنفيذ المشاريع ومنح مزايا مرتبطة

بالاستثمار بواسطة خدمات الشباك الوحيد غير ممركز الموزع عبر ولايات الوطن. (بن عمر، خزان، و طهراوي، 2018، صفحة 457)

2.4.3 تحفيزات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تتمثل التحفيزات الممنوحة من طرف الوكالة في: (بوفاتح و عامري، 2018، صفحة 98)

- الاستفادة من تخفيض في نسبة الحقوق الجمركية لمقتنيات التجهيزات المستوردة التي تدخل في الانجاز؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لمقتنيات السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- التكفل بكل أو بجزء من تكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت في المناطق الخاصة؛
- الاستفادة من اعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات وكذا الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني لمدة (10) عشر سنوات من انطلاق المشروع بالنسبة للمناطق الخاصة.

3.4.3 مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في تمويل المؤسسات:

ساهمت الوكالة منذ نشأتها الى غاية نهاية سنة 2021 بتمويل 61910 مشروع، حسب الجدول الآتي:

الجدول 8: تطور عدد المشاريع الممولة من طرف ANDI حسب النشاط

نوع النشاط	2018	2019	2020	2021
النقل	03	43	26019	26027
البناء و الاشغال العمومية	927	780	11473	11685
الصناعة	2291	1524	13587	14106
الخدمات	255	269	5945	6046
السياحة	299	176	1238	1290
الصحة	123	89	1217	1272
الفلاحة	226	148	1437	1484
المجموع	**4124**	**3029**	**60916**	**61910**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نشرية المعلومات الاحصائية PME العدد:34، 36، 38، 40

يلاحظ تراجع واضح في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بين سنتي 2018 و 2019، سرعان ما شهد تطورا كبيرا في عدد المشاريع الممولة سنة 2020 أين بلغت

60916، بزيادة قدرها 57887 مشروع ممول، وأن نشاط النقل الأكثر تمويلا من طرف الوكالة بنسبة قدرها 42,5 % يليه نشاط الصناعة بنسبة قدرها 22,37 % من اجمالي المشاريع الممولة، وهذا راجع للإصلاحات التي قامت بها الحكومة لدعم تمويل المؤسسات من خلال جملة من القوانين والامتيازات.

الشكل 3: تطور عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

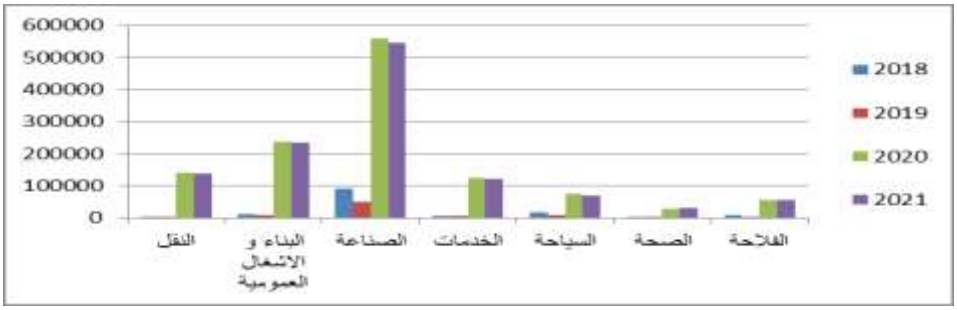

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نشرية المعلومات الاحصائية PME العدد:34، 36، 38، 40

تبين احصائيات الشكل 3 عن تراجع عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة ما بين سنة 2018 و 2019، نتيجة انخفاض عدد المؤسسات الممولة، سرعان ما تطور سنة 2020 ليبلغ 1223465 ليتراجع سنة 2021، أين بلغ 1199356، ويعتبر قطاع الصناعة الأكثر توليدا لعدد مناصب الشغل يليه نشاط البناء والأشغال العمومية والنقل.

4. خاتمـــة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية ابراز أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أعطتها السلطات الجزائرية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا لها من خلال توفير التمويل اللازم وخلق جو ملائم لها من خلال جملة من الاصلاحات واصدار جملة من القرارات وذلك ما تجلى في انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتصاد المعرفة التي تهتم بشؤونها، كما تم عرض لأهم الهياكل الداعمة لها، أين اظهرت **نتائج الدراسة** من خلال الاحصائيات أن السلطات الجزائرية تولي اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم وتشجيع الشباب حاملي المشاريع في انشاء أو توسيع مؤسساته قصد اشراكه في مسار التنمية والنهضة الاقتصادية، حيث ساهمت هياكل الدعم الحكومية في تمويل وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال توفير مبالغ ضخمة بمختلف صيغ

التمويل، الا أن هذا القطاع لا يزال بعيدا كل البعد مقارنة مع دول تتوافق واقتصاداتها، وبالتالي ضرورة ايجاد مجموعة من الحلول والبدائل المتخصصة في طرق الدعم والتمويل وكذا تكييف سياسات التمويل بما يتماشى ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد خلصت الدراسة الى جملة من **الاقتراحات**:

- توجيه أصحاب المشاريع الراغبين في انشاء مشاريعهم حسب احتياجات السوق والاقتصاد الوطني؛
- تحيين القوانين بمختلف هياكل الدعم في الجزائر تماشيا مع التطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية ؛
- ايجاد آليات تمويل اسلامية ضمن هياكل الدعم الحكومية المختلفة بعيدة عن الفوائد الربوية والتي تتعارض مع مقومات المجتمع الجزائري؛
- زيادة الانفاق الحكومي على نشاطات البحث العلمي والتي ستنعكس بالإيجاب على هذا القطاع.

5. قائمة المراجع:

1. آسيا بن عمر، عبد الحفيظ خزان، و التجاني طهراوي. (2018). هياكل دعم المقاولاتية لترقية مشاريعها في الجزائر. مجلة العلوم الادارية و المالية، المجلد 02(العدد 01).
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 02. (2017).
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 70. (2020).
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 71. (2022).
5. وزارة الصناعة و الانتاج الصيدلاني. (2023). تاريخ الاسترداد 8 8, 2023، من النشرية الاحصائية العدد 42: https://www.industrie.gov.dz/
6. Allammari, Y. (2023). The entrepreneurial orientation of SMEs: a literature review. Revue Internationale des Sciences de Gestion, 6(2), pp. 336-357.
7. Nobre, T. (2001). Méthode et outils du contrôle de gestion dans les PME. Finance contrôle stratégie, Université Louis Pasteur Strasbourg, 04(02), pp. 119-148.
8. Olosutean Martin, A. (2011). Innovation et Coopération des Petites et Moyennes Entreprise, Une analyse des populations d'entreprises innovantes. thèse doctorat, Université D'Orléans, France.
9. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 20 04, 2023، من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: http://www.cnac.dz

10. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 01 04, 2023، من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: http://www.angem.dz
11. الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 20 08, 2023، من الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية: http://www.promoteur.anad.dz
12. أمينة بلعيد. (2021). برامج دعم المقاولاتية النسوية في الجزائر – دراسة حالة ولاية باتنة. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08(العدد 02).
13. بلقاسم بوفاتح، و محمد الطاهر عامري. (2018). دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- دراسة حالة الجزائر (2002-2017). مجلة اقتصاديات المال و الأعمال(العدد 08).
14. سيف الدين تلي، و وفاء حرمه. (2023). واقع تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2017-2021. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11(العدد 02)، الصفحات 336-351.
15. شوقي شادلي. (2017). تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة. الجزائر.
16. نور الهدى رزقي. (2020). دور آليات وهيئات الدعم في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، 10(02)، الصفحات 344-363.
17. وكالة الأنباء الجزائرية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 21 02, 2024، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/13517-80-2022